

عزى نظيره الألماني بضحايا الدهس الإرهابي في برلين

الغانم بحث مع رئيس برلمان منغوليا الأوضاع الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية



الرئيس الغانم مستقبلاً رئيس برلمان منغوليا ويبدو نائبه عيسى الكندري والمرآب نايف المرادس وأحمد الفضل ويوسف الفضالة وأمين السر د.عودة الرويعي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وضيفه رئيس برلمان منغوليا اينخوبولد مياغومب والوفد المرافق له أثناء دخولهم مجلس الأمة

العزاء وصادق الموساة لضحايا حادثة الدهس الارهابية التي استهدفت احد الاسواق في العاصمة الألمانية برلين والذي أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى. وأكد الغانم في برقيته الاستعزاز الشديد لمثل هذا الحادث الارهابي معرباً عن التضامن الكامل مع الشعب الألماني الصديق.

بأعمال سفارة منغوليا لدى الكويت بيلغون نيماجاف. ومن المقرر ان يجري الضيف خلال زيارته سلسلة لقاءات رسمية مع كبار المسؤولين بالدولة. من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الألماني الاتحادي ثوربرت لامرت عبر فيها عن خالص

البالد امس في زيارة رسمية تستغرق يومين. وكان في استقبال مياغومب على ارض المطار رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأمين سر المجلس رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب د.عودة الرويعي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري وسفير الكويت لدى منغوليا خالد الفضلي والقائم

بأعمال سفارة منغوليا لدى الكويت بيلغون نيماجاف. وعقب المباحثات اقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في مبنى صباح الاحمد للأعضاء، حضرها عدد من النواب. وكان رئيس البرلمان في منغوليا اينخوبولد مياغومب والوفد المرافق له وصل الى

ومستقبل التعاون بين الكويت ومنغوليا ولاسيما التعاون في المجال البرلماني. كما بحث الجانبان عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، اضافة الى الأوضاع السياسية الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية والية تنسيق المواقف والقارية والدولية. البرلمانية القارية والدولية.

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس مباحثات رسمية مع رئيس برلمان منغوليا اينخوبولد مياغومب والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وجرى خلال المباحثات استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وتبادل وجهات النظر المتعلقة بوضع

تنسيق المواقف تجاه القضايا المشتركة في المحافل البرلمانية القارية والدولية

إقرار الضرائب والقيمة المضافة مرفوض جملة وتفصيلاً

العدساني يطالب الحكومة بتعديل وثيقة الإصلاح قبل جلسة 10 يناير

تسعيرة الكهرباء والماء وأي تنمية بزيادة الأسعار ونوعي الدخل المحدودة الأكثر تأثراً من زيادة الأسعار. وأكد العدساني: لا يمكن ولن تقبل المساس بحبيب المواطن، ولا تتم معالجة إخفاقات وفساد الحكومة من جيب المواطنين، وهناك أموال لم تحصلها الدولة، مطالباً سمو رئيس مجلس الوزراء بإعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية وتقديم حلول منطقية للحفاظ على الطبقة الوسطى، موضحاً ان الرقابة خلال الفترة المقبلة اهم من التشريع بسبب ما نراه من تجاوزات وهدر في الميزانية.

هذا البند؟! وهذا تجاوز، وهذا ليست له علاقة بالمصروفات السرية، والحكومة يفترض أنها تقوم بتطبيق الأمر على نفسها قبل زيادة أسعار البنزين والكهرباء. وقال ان الميزانية العامة 18 مليار دينار، وهناك تصريح لوزارة المالية بأنها ستوفر فقط 150 مليوناً من زيادة أسعار البنزين، وهذا يعني توفير أقل من 1٪ وزيادة الكهرباء على القطاع التجاري كانت أكثر من 1200٪، والمفترض ان هناك تدرجاً وعدم اضرار بالمواطنين والوافدين، وفي النهاية التاجر لن يتحمل التكلفة، وستقدم قانوناً بالغاء

بتحويل الملف للنيابة العامة، حيث كانت هناك 2580 معاملة للمرضى في عام 2012 وفي 2013 كان هناك 3444 وفي عام 2014 كان هناك 5531 مريضاً وفي 2015 كان هناك 11825 ولا يمكن ان نغفل المساس بالأموال العامة وتكون هناك رحلات سياحية بادعاء المرض. وأشار العدساني الى ان وزارة الداخلية في عام 2014/2015 كان فيها بند بمليوني دينار للهدايا والضيافة، ولكن وزارة الداخلية صرفت 23 مليوناً على هذا البند، ووزارة المالية عندما تذكر النقش كيف توافق لوزارة الداخلية بزيادة 21 مليون على

مبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة للحكومة بالعديد من الجهات، والتي تبلغ جملتها نحو مليار وثمانمائة مليون دينار. وبين ان الجهات الحكومية تقوم بتحميل مصروفات نخبة السنة المالية محل التنفيذ بمصروفات تخص سنوات سابقة مثل وزارة الصحة 409 ملايين دينار ووزارة الخارجية 396 مليون دينار ووزارة التعليم العالي 48 مليون دينار ووزارة الدفاع 47 مليون دينار. وأكد العدساني اننا مع مرور السنوات سننتج كيف يتم التجاوز في العلاج بالخارج، ورئيس الوزراء له تصريح



رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بإعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية بحيث لا يتحمل المواطن نتيجة إخفاقات الحكومة في معالجة الهدر والحد من الفساد، معلناً ان الرقابة في الفترة المقبلة اهم من التشريع.

وقال العدساني في تصريح صحافي: الحكومة تطلب من الشعب التشفير والمفترض تعديل المبالغ في بنود الميزانية العامة وكذلك تحصيل أموال الدولة في الجهات الحكومية واستمرار تضخم أرصدة المبالغ العقيدة بحسب تعهد

السويط يسأل وزير المالية عن قرار زيادة أسعار الوقود

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً برلمانياً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

هل تمت زيادة أسعار الوقود بناء على دراسة تحليلية أم كانت مجرد رغبة من الحكومة في تنويع مصادر الدخل، برجاء تزويدي بالدراسة الاقتصادية لهذه الزيادة إن وجدت مع بيان جدواها؟ وهل حققت الحكومة هامش ربح من زيادة أسعار الوقود بعد رفع الدعم عنه؟ وهل كانت زيادة أسعار الوقود بناء على دراسة راعت انعكاسات الزيادة على أسعار السلع والخدمات الأخرى، ومدى تأثير ذلك على محدودتي الدخل ومتوسطه؟



ثامر السويط

وهل توجد استراتيجية واضحة المعالم للتنسيق بين وزارات الدولة من أجل تفادي انعكاس زيادة أسعار الوقود على السلع والخدمات الأخرى، برجاء تزويدي بهذه الاستراتيجية إن وجدت؟

كما وجه سؤالاً آخر الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: هل تم توقيع عقد محطة الكهرباء الرئيسية التي تعتبر شريان مشروع غرب عبدالله المبارك؟ مع تزويدنا بنسخة من العقد إذا تم إبرامه وفي حال لم يتم توقيع عقد الإنشاء حتى الآن يرجى إفادتنا عن أسباب تعطيل توقيعها والإجراءات المزمع اتخاذها حيال ذلك؟ وما آخر المستجدات بشأن تخصيص منطقة جنوب غرب عبدالله المبارك؟

وما آخر التطورات بخصوص مشروع المطلاع السكني؟ وما العقود التي تم توقيعها بشأنه؟ وما أسباب تأخير التوقيع في حالة وجود التأخير؟

الكندري: قانون لحماية رواتب ومعاشات الكويتيين و«دعم العمالة»

وفتح المجال للكويتيين للعمل في الوزارات. وحذر د.الكندري من انه ستمت محاسبة كل وزير كان بإمكانه ان يوظف كويتياً ثم قام بتعيين مكانه وافد، موجهاً الجذب بأن ينتهبوا لمكاتبهم والعاملين فيها وشاغلي الوظائف في وزاراتهم. وتطرق د.الكندري الى جلسة الغد (اليوم) المناقشة الوضع الرياضي، متمنياً انعقادها بحضور ومشاهدة الجميع وألا تكون لتبادل النقاش أيضاً تكون عملية لنخرج بقرارات لصحة الكرة الكويتية، متمنياً ألا تبطل الحكومة انعقادها.

يشغلها الوافدون بالوزارات والهيئات، وأفادته بتطبيق سياسة الاحلال على المدينين القصر والطويل، وأفادته بأسماء ومسلمات العاملين الوافدين في مكتب الوزراء والوكيل والوكلاء المساعدين والمديرين، وهل تم نشر اعلان بهذه الوظائف في وسائل الاعلام المحلية يطلب فيه تعيين كويتيين في هذه الوظائف. وأوضح انه في الأونة الاخيرة انتشرت الكثير من الكتب والمعلومات عن وجود وافدين في مكاتب الوزراء او القيايين، لذلك نحنا الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر ضبط الوظائف العامة

المالي للمواطن حتى نمنع الحكومة من التلاعب بالألفاظ حول الرواتب. ولفت د.الكندري الى انه تم الحاق مقترح آخر بهذا الاقتراح بقانون يتعلق بالقطاع الخاص من أجل تحقيق الامن والاستقرار المالي لهم وعدم المساس بدعم العمالة بخفضه او الغائه او وقفه، وبين انه وجه سؤالاً برلمانياً لجمع الوزراء بالحكومة حول اعداد الوافدين العاملين بالوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها وماهية آلية تعيينهم ومعايير تحديدها ومسمايتهم الوظيفية، وكذلك إفادته بأسباب عدم تطبيق سياسة الاحلال بالوظائف التي

المقترح بقانون عرف الراتب بنص المادة الثانية بأنه الراتب الاساسي، وجميع الدلات والعلوات بانواعها والمكافآت. وقال: هذا الاقتراح لحماية رواتب الموظفين ويهدف الى ضبط الاستقرار المالي للمواطن، مشيراً الى ان الحكومة خلال الأشهر الماضية بعد ان قدمت وثيقة الإصلاح الاقتصادي كانت تتحدث على لسان وزرائها وانها لن تتطرق بالمساس للرواتب، الا اننا كنا نعلم ان الرواتب بمصطلحه القانوني يقصد به الراتب الاساسي فقط، اما ما يتعلق بالبدلات والعلوات والمكافآت فهي لا يشملها الراتب، لذلك تحقيقاً للحماية والاستقرار



د.عبدالله الكندري

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن تقديمه بمقترح بقانون لحماية رواتب ومعاشات الكويتيين، ويتكون من مادتين ومادة أخرى تهديدية، وينص على انه لا يجوز الا بقانون اي بعد الرجوع الى مجلس الأمة تعديل الرواتب او معاشات الموظف والعامل الكويتي سواء بالغائه او خفضه او وقفه في جميع الهيئات والمؤسسات والوزارات الحكومية التي تكون ميزانياتها ضمن الميزانية العامة للدولة والملحقة بها او المستقلة عنها والشركات المملوكة للدولة. واضاف د.الكندري ان

50٪ من أسهمها تخصص منحة للمواطنين

حماد يقترح إنشاء مدينة طبية متكاملة بإشراف مراكز عالمية

مدينة طبية متكاملة تتولى تقديم الخدمات الصحية التخصصية المتميزة برأس مال مقداره ثلاثمائة مليون دينار كويتي، كما بنيت المادة كيفية تخصيص أسهم الشركة، وحددت المادة الثانية مدة سنة على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون لتأسيس هذه الشركة، وأوكلت لمجلس الوزراء تحديد الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس وتعيين أول مجلس إدارة للشركة، كما استندت أعضاء مجلس الإدارة من شرط النسبة المحددة في القانون رقم 15 لسنة 1960 بإصدار قانون الشركات التجارية لعدم الأسهم التي يجب ان يملكها عضو مجلس الإدارة. وبينت المادة الثالثة الغرض من الشركة، كما ألزمت بلدية الكويت بتخصيص الأراضي اللازمة لهذا الغرض خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ انتهاء إجراءات تأسيس

والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية»، كما نصت المادة (15) منه على أن «تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، مما كان لزاماً معه على الدولة أن تبذل ما في وسعها لكي توفر للمواطنين الرعاية الصحية المتميزة خاصة بعد ان أصبح العلاج في الخارج يحمل الدولة تكاليف عالية القيمة، وأصبحت ميزانية العلاج بالخارج تعادل ميزانية إنشاء عدة مستشفيات متكاملة. وحرصاً على تقديم خدمة صحية متميزة للمواطنين داخل الكويت من قبل المراكز الصحية العالمية المعتمدة بالدولة وتقليل أعباء العلاج بالخارج سواء من الناحية المادية للدولة او المعنوية للمواطن، فقد كان هذا الاقتراح بقانون والذي ينص في مادته الأولى على تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها إنشاء

والعظام والقلب والأعصاب، وغيرها من التخصصات الطبية الدقيقة وذلك بإشراف وإدارة مراكز طبية عالمية. وعلى بلدية الكويت تخصيص الأراضي اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ انتهاء إجراءات تأسيس الشركة. مادة رابعة: تسري على الشركة فيما لم يرد به نص في هذا القانون أحكام المرسوم بالقانون رقم 25 لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 المشار اليه. وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة، كما يلي: حرص الدستور الكويتي على النص في المادة (11) منه على أن «تختل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيوخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي

العام للدولة، ولا يجوز لأي منهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة او ادراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية، أيهما أقرب. مادة ثانية: يتم تأسيس الشركة خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويضع النظام الأساسي للشركة اسمها، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد اليها القيام بإجراءات التأسيس ويعين أول مجلس إدارة للشركة. ويستثنى أعضاء مجلس إدارة الشركة من شرط النسبة المحددة في القانون رقم 15 لسنة 1960 المشار اليه بعد الأسهم التي يجب ان يملكها عضو مجلس الإدارة. مادة ثالثة: تتولى الشركة اقامة مدينة طبية متكاملة، تشمل مستشفيات ومراكز طبية تخصصية، لعلاج وجراحة امراض الأورام



سعدون حماد

إنشاء مستشفيات ومراكز طبية تخصصية لعلاج وجراحة امراض الأورام والقلب والأعصاب

قدم النائب سعدون حماد اقتراحاً بقانون بشأن إنشاء مدينة طبية متكاملة لتقديم الخدمات الصحية التخصصية المتميزة برأس مال مقداره ثلاثمائة مليون دينار كويتي، وتخصص أسهمها كالآتي: أ- 40٪ للقطاع الخاص. ب- 10٪ للهيئة العامة للاستثمار. ج- 50٪ تخصص كمحثة لجميع المواطنين تقوم بإجراء الاكتتاب بها بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل منهم الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة، وتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب، وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتياطي



الهيئة العامة لشؤون القصر

إعلان رحلة عمرة

تعلن الهيئة عن فتح باب التسجيل للراغبين في الاشتراك برحلة العمرة لعدد 26 معتمراً (قاصر - قاصرة مع المحرم) ممن تنطبق عليهم شروط المساعدات ومن لم يسبق لهم أدائها بشرط ألا يقل عمر القاصر عن 15 سنة من الذكور والإناث.

فعلى الراغبين في المشاركة مراجعة إدارة الرعاية الاجتماعية والتربوية - الميزانين - خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ نشر الإعلان (ويجوز حال زيادة عدد المتقدمين عن العدد المطلوب يتم إجراء قرعة بينهم).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،